

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	رقم الشكل
٦٤	(١) سعر صرف البيزو مقابل الدولار الأمريكي في الفترة من ١٩٩٠م وحتى ١٩٩٩م.....
١٠١	(٢) الثروة المالية والثروة الفعلية.....
١٠٥	(٣) التغيرات في معدلات النمو لكل من الدول النامية والدول المتقدمة والعالم ككل والدول المتقدمة من (٢٠٠٧ إلى ٢٠١١م).....
١٤٢	(٤) النمو الاقتصادي في أفريقيا معدل التغيير في الناتج المحلي الإجمالي.....
١٨٦	(٥) إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية لأفريقيا حسب القطاعات في السنة المالية ٢٠١١م.....

obekandi.com

قائمة الجداول

رقم الصفحة	رقم الجدول
٧٢	(١) اتجاه حركة أسعار عملات دول جنوب شرق آسيا مقابل الدولار.....
٨٤	(٢) معدل تغير أسعار صرف العملات الآسيوية.....
٨٥	(٣) أهم الصادرات الأفريقية لآسيا.....
١٣٣	(٤) نتائج التقدير لعينة من ١٦ دولة أفريقية خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٠ م).....
١٣٦	(٥) نتائج التقدير لعينة من الدول التي تمتلك بورصات فاعلة خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٠ م).....
١٣٨	(٦) نتائج التقدير لعينة من الدول البترولية خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٠ م).....
١٥٠	(٧) الصادرات والواردات والميزان التجاري للقارة الأفريقية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.....
١٥٣	(٨) إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية لأفريقيا حسب القطاعات في السنة المالية ٢٠١١ م.....
١٧٧	(٩) التسهيلات المقدمة من قبل صندوق النقد الدولي إلى دول القارة الأفريقية منذ ٣٠ من أبريل ٢٠٠٨ م وحتى ٣٠ أبريل ٢٠١٢ م.....

قائمة الجداول بالملحق

رقم الصفحة	رقم الجدول
٣٠٧	(١) دول العينة وفقاً لأساس استخدامها
٣٠٨	(٢) القيم المطلقة لمعدل التضخم لعينة من ١٦ دولة أفريقية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠م)
٣٠٩	(٣) معدل الفائدة الحقيقية لعينة من ١٦ دولة أفريقية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠م)
٣١٠	(٤) معدل الاستثمارات الأجنبية المباشرة لعينة من ١٦ دولة أفريقية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠م)
٣١١	(٥) القيمة المطلقة لمعدل التضخم لدول تمتلك بورصات نشطة خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠م)
٣١٢	(٦) معدل الفائدة الحقيقي لدول تمتلك بورصات نشطة خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠م)
٣١٣	(٧) الاستثمارات الأجنبية الصافية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول تمتلك بورصات نشطة خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠م)
٣١٤	(٨) التجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول تمتلك بورصات نشطة خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠م)

رقم الصفحة	رقم الجدول
٣١٥	(٩) الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول تمتلك بورصات نشطة خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠ م)
٣١٧	(١٠) عينة توضح مجموعة الدول ذات البورصات الفاعلة خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠ م)
٣١٨	(١١) بيانات لوغارتمية لعينة الدول ذات البورصات
٣١٩	(١٢) القيمة المطلقة لمعدل التضخم لعينة من الدول البترولية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠ م)
٣٢٠	(١٣) معدل الفائدة الحقيقي الدول البترولية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠ م)
٣٢١	(١٤) الاستثمارات الأجنبية الصافية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعينة من الدول البترولية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠ م)
٣٢٢	(١٥) التجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعينة من الدول البترولية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠ م)
٣٢٣	(١٦) الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعينة من الدول البترولية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠ م)
٣٢٤	(١٧) عينة توضح مجموعة الدول البترولية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠ م)
٣٢٥	(١٨) البيانات اللوغارتمية لعينة الدول البترولية
٣٢٦	(١٩) التجارة كنسبة من الناتج المحلي لعينة من ١٦ دولة أفريقية

رقم الصفحة	رقم الجدول
٣٢٧	(٢٠) البيانات الخاصة بالدول الـ ١٦ خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠ م)
	(٢١) البيانات بصيغتها اللوغاريتمية الخاصة بالدول الـ ١٦ خلال الفترة
٣٢٨	(٢٠٠٠-٢٠١٠ م)
	(٢٢) الاستثمارات الأجنبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعينة من ١٦
٣٢٩	دولة أفريقية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠ م)
	(٢٣) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ لعينة من ١٦ دولة
٣٣٠	أفريقية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠ م)
	(٢٤) الاستثمارات الأجنبية المباشرة اصفية لعينة من ١٦ دولة أفريقية
٣٣١	خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠ م)
٣٣٢	(٢٥) الاستقرار السياسي
	(٢٦) الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعينة من ١٦ دولة
٣٣٣	أفريقية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠ م)

تصدير

سمير أمين

قدمت الدكتوراة عادة أنيس الياع عرضًا تفصيليًا ودقيقًا لتطورات أزمنة الرأسمالية المعاصرة من منتصف التسعينيات إلى أزمة عام ٢٠٠٨م، وكذلك مراجعة لما قدمته مختلف مدارس علم الاقتصاد في تفسير الأمور، ثم وضعت المؤلفه هذه المعلومات في إطار نمط العولمة السائد وبينت الآليات التي أتاحت نقل ثقل آثار الأزمة من المراكز السائدة إلى تخومها الأفريقية. كما أنها قامت بتقويم مدى فعالية ردود الفعل من قبل السلطات المحلية فوجدتها دون المستوى المطلوب - وهي ملاحظة صحيحة. الأمر الذي يشير بدوره إلى عسر التقدم نحو بديل يستحق هذا الاسم.

يسرنى أن هذا العمل القيم قد نال "جائزة حلمى شعراوى"، كما يشرفنى أن أقدم له هذه التوطئة القصيرة. فسوف أقترح وضع هذه القضية في إطار الزمن الطويل. إذ أن أفريقيا تعاني في واقع الأمر من أزمة نظامية دائمة. فلم تتح مراحل "الرواج" التي تتسم بمعدل نمو ملحوظ حظى بمدح البنك الدولي تطورًا حقيقيًا في بناء منظومة إنتاجية محلية متماسكة وقادرة على تحطى حدود التكيف السلبي لما يفرضه تطور مطالب المراكز السائدة ولا سيما تضخيم أرباح الاختكارات الإمبريالية.

وبالتالى لم تتح هذه المراحل من الرواج المزعوم فرصًا لتوفير ترقى ظروف معيشة الأغلبية. هذا هو معنى الأزمة النظامية الدائمة التي سوف أحاول فيما يلى بيان موجز لطابعها ومصادرها.

الاقتصاد السياسي الأفريقي في النظام العالمي:

١- عادة ما توصف قارة أفريقيا بالقارة «المجتمشة»، فالعبارة توحي بأن القارة، أو على الأقل بالنسبة للجزء الأكبر من جنوب الصحراء- ربما باستثناء دولة جوب إفريقيا- تعد "خارج" النظام العالمي، أو أنها تندمج فيه بشكل سطحي فقط. ومن المطروح أيضا أن فقر الشعوب الأفريقية هو محصلة عدم اندماج الاقتصادات الأفريقية في النظام العالمي بشكل كاف. أريد أن أتحدى هذه الآراء.

لننظر أولا في بعض الحقائق التي لا تكاد تذكر من الأصل- من جانب حملة العولمة الحالية. ففي عام ١٩٩٠م بلغت نسبة التجارة الإقليمية الخارجية لإجمالي الناتج المحلي بالنسبة لأفريقيا ٦, ٤٥٪ بينما كانت ٨, ١٢٪ فقط بالنسبة لأوروبا، و ٢, ١٣٪ بالنسبة لأمريكا الشمالية، و ٧, ٢٣٪ بالنسبة لأمريكا اللاتينية، و ٢, ١٥٪ بالنسبة لآسيا. ولم تختلف تلك النسب بشكل ملحوظ طوال القرن العشرين، فقد كان المتوسط العالمي ٩, ١٤٪ في عام ١٩٢٨م، و ١, ١٦٪ في عام ١٩٩٠م.

كيف لنا أن نفسر هذه الظاهرة الغريبة المتمثلة في أن أفريقيا تعد أكثر اندماجا في النظام العالمي سواء المتقدم أو النامي؟ غير أنه لا شك أن معدلات التنمية المتعلقة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي موزعة بشكل غير متكافئ بالمره، وبالتالي فإن أفريقيا تعد الأكثر فقرا من هذه الناحية في النظام العالمي الحديث، حيث يصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢١٪ فقط من المتوسط العالمي و ٦٪ منه في الدول المتقدمة. وعليه فإن النسبة العالية للتجارة الإقليمية الخارجية في أفريقيا فيما يتعلق بإجمالي ناتجها المحلي توضح الرقم الضئيل للمقام في هذه النسبة. وفي نفس الوقت فإن صادرات أفريقيا (و وارداتها أيضا) تمثل نسبة ضئيلة للغاية في التجارة العالمية. وهذا هو السبب الحقيقي وراء اعتبار أفريقيا "هامشية" في النظام العالمي، أي أنها ليست ذات أهمية كبيرة (يستطيع العالم العيش بدونها بسهولة). وهذا المفهوم الذي تصنف من خلاله دولة ما ومنطقة ما على أنها "مهمشة"، عندما يكون وزنها الكمي في الاقتصاد العالمي ضئيلا، يفترض ضمينا أن منطوق توسع الاقتصاد الرأسمالي العالمي غير صحيح على الإطلاق. فحقيقة الأمر أنه ليس

مهما بالمرّة أن صادرات أفريقيا تشكل جزءاً ضئيلاً من التجارة العالمية سواء في السابق أو في الوقت الحالي. فالرأسمالية ليست نظاماً يهدف إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية إلى الحد الأقصى، ولكنها نظام يختار أحجام الإنتاج وظروفه التي تضاعف معدلات ربح رأس المال إلى أقصى حد لها. إن الدول المسماة بالمهمشة هي في حقيقة الأمر الدول الأكثر تعرضاً للاستغلال بأكثر الطرق وحشية، وبالتالي فهي الدول التي تم إفقارها، وليست الدول الموجودة "على هامش" النظام العالمي.

وعلى هذا النحو فإن التحليل ينبغي أن يتم استكمالاً على أسس أخرى. فالتسوية المتواضعة نسبياً المتعلقة بالمناطق المتقدمة من العالم - أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا) وأوروبا الغربية والوسطى (الاتحاد الأوروبي وسويسرا والنرويج) لا ترتبط فقط بمعدلات التنمية العالية ولكن أيضاً بالخصائص الكيفية التي ينبغي توضيحها: جميع الدول المتقدمة تم بناؤها تاريخياً باعتبارها اقتصادات ذاتية التمرکز. أريد أن أقدم هنا هذا المفهوم الأساسي الذي أغفله الاقتصاديون التقليديون. "المرکزية الذاتية" تعادل معنى "النظر إلى الداخل بشكل أساسي" وليس الانغلاق. وهذا يعني أن عملية التراكم الرأسمالي في هذه الدول التي أصبحت مراكز النظام العالمي استمرت وسوف تستمر في المستقبل القريب في النظر إلى الداخل ومنفتحة في ذات الوقت، بل إنها منفتحة بشكل عدائي (مستعمرة) في معظم الحالات. وبالتالي فإن هذا يعني أن النظام العالمي له هيكل غير متماثل: فالمراكز تنظر إلى الداخل وتندمج في ذات الوقت في النظام العالمي بطريقة فاعلة (فهي تشكل الهيكل العالمي)، والأطراف ليست ناظرة داخلياً (ليست ذاتية التمرکز) وبالتالي فهي مندججة داخل النظام العالمي بطريقة سلبية (فهي "تأقلم" مع النظام دون أن تلعب أي دور فاعل في تشكيله). هذه الرؤية للنظام العالمي الحقيقي تختلف تماماً عن تلك التي يقدمها الفكر التقليدي الذي يصف العالم بشكل سطحي باعتباره "هرماً" يتكون من دول غنية بشكل غير متساو ويتدرج من أدنى مستويات الناتج المحلي للفرد إلى الأعلى فالأعلى.

من هذا المنطلق أستتج أن جميع مناطق العالم (بما فيها إفريقيا) تندمج بشكل متساوٍ في النظام العالمي، إلا أنها تندمج فيه بطرق مختلفة. إن مفهوم التهميش يعد مفهوماً خاطئاً

ينحفي وراءه السؤال الحقيقي وهو ليس "إلى أى درجة تندمج المناطق المختلفة" ولكن "بأى أسلوب يكون هذا الاندماج؟".

وعلاوة على ذلك فإن الأرقام المشار إليها أنفا تفيد بأن درجة الاندماج في النظام العالمي لم تتغير بشكل كبير طوال القرن العشرين، بعكس ما يقدمه الخطاب التقليدي السائد حول العولمة. كانت هناك ارتفاعات وتخفضات ولكن الاتجاه الذي يعكس تقدم درجة الاندماج كان مستمرا وبطيئا إلى حد ما، وليس متسارعا طوال العقود الماضية. ولكن هذا لا ينفي حقيقة أن العولمة - التي أصبحت موضوعا قديما - قد تطورت خلال المراحل المتعاقبة التي ينبغي تعريفها باعتبارها مختلفة من حيث الكيفية، وبتركيز على العوامل الخاصة بكل منها، وذلك فيما يتصل بالتغيرات التي فرضها تطور مراكز النظام: أى رأس المال العالمي المهيمن.

٢- انطلاقا من المنهجية التي طرحتها هنا نستطيع الآن فحص المراحل المختلفة لاندماج أفريقيا في النظام العالمي وتسليط الضوء على الطرق المحددة التي أدارت هذا الاندماج في كل مرحلة من المراحل المتعاقبة التي سوف يتم تحليلها.

لقد اندمجت أفريقيا في النظام العالمي منذ اللحظة الأولى لبناء هذا النظام، في المرحلة التجارية للأسسالية المبكرة (القرن السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر). وكانت المناطق الهامشية الرئيسية في ذلك الوقت تتمثل في الأمريكيتين المستعمرتين حيث كان يتم تأسيس اقتصاد تصديري ينظر إلى الخارج، ويسيطر عليه المصالح الرأسمالية الأوروبية للتجارة الأطلنطية. وقد اعتمد هذا الاقتصاد - الذي تركز على السكر والقطن - على عمالة العبيد. وبالتالي ومن خلال تجارة العبيد اندمجت أجزاء كبيرة من أفريقيا جنوب الصحراء في النظام العالمي بأكثر الطرق تدميرا. وقد رجع جزء كبير من "تحلف" القارة اللاحق إلى هذا الشكل من "الاندماج" الذي أدى إلى انخفاض التعداد السكاني إلى حد أن أفريقيا تعافى الآن فقط لتسترجع نسبتها في التعداد السكاني العالمي التي كانت لديها ربما في عام ١٥٠٠ قبل الميلاد. وقد أدى هذا أيضا إلى تفكيك مؤسسات الدولة التي كانت موجودة من قبل واستبدالها بأنظمة عسكرية وحشية وحروب مستمرة فيما بينها.

ففى أمريكا نفسها تسبب هذا الشكل التجارى البحث للاندماج داخل النظام

العالمى فى تدمير الفرص بالنسبة للتنمية الإضافية فى كثير من المناطق المستنزفة. ففى خلال تلك المرحلة المبكرة للرأسمالية كانت أعلى نسب النمو تتحقق فى مناطق مثل البحر الكارىبى ونوردىستى فى البرازيل والمستعمرات البريطانية فى جنوب أمريكا الشمالية. فلو كان خبيرا من البنك الدولى قد زار هذه المناطق فى ذلك الوقت لكان قد كتب عن "معجزتهم" (كانت قيمة صادرات السكر فى مستعمرة سانت دومينج أكبر من مجموع صادرات إنجلترا كلها)، وكان قد خلص إلى أن نيو إنجلاند التى كانت تبنى اقتصادا ذاتى التمرکز ليست على الطريق الصحيح. واليوم سانت دومينج وهايتى ونيو إنجلاند هى الولايات المتحدة!

كانت الموجة الثانية من اندماج أفريقيا فى الاقتصاد العالمى فى المرحلة الاستعمارية (الكولونىالية)، من عام ١٨٨٩ إلى عام ١٩٦٠ م تقريبا. فما إن تم غزو القارة، حتى كان من الضرورى "تنميتها" كما يريدون. وفى تلك المرحلة برز أمران: منطق الرأسمالية العالمية - ما هى الموارد الطبيعية التى تمتلكها المناطق المختلفة فى هذه القارة؟، والأمر الآخر يتعلق بالتاريخ السابق للمجتمعات الأفريقية. ويبدو فى هذا السياق أننا نستطيع فهم ماهية النماذج الثلاثة الاستعمارية التى عملت فى أفريقيا وهى: الاقتصاد التجارى الذى يدمج صغار الفلاحين إلى داخل سوق المنتجات الاستوائية العالمى من خلال إخضاعهم لسلطة سوق احتكارات القلة مما يسمح بتقليل ميزات العمل الفلاحى إلى أدنى حد لها وضياع الأراضي. والنموذج الثانى هو اقتصاد احتياطات جنوب أفريقيا الخاص بالتعدين، والمزود بالعمالة الرخيصة من خلال الهجرة القسرية القادمة تحديدا من "الاحتياطات" غير الكافية لتعزيز استمرار عيش الحياة الريفية التقليدية. والنموذج الثالث هو اقتصاد النهب الذى مارسه شركات الامتياز من خلال فرض الضرائب دون وجود بدائل أخرى من المنتجات التى يمكن الحصول عليها من أماكن أخرى، حيث لم تسمح الظروف الاجتماعية بإقامة "التجارة"، ولا بررت الاحتياطات المعدنية تنظيم الاحتياطات التى تهدف إلى تجهيز القوى العاملة المتوفرة بكثافة. فكان حوض الكونغو التقليدى على سبيل المثال يتسمى إلى هذه الفئة الثالثة فى الأساس.

وكانت نتائج هذا النمط من الاندماج فى الرأسمالية العالمية فى طريقه لأن يثبت

مدى كارتيته بالنسبة للأفارقة أيضا. ففي بادئ الأمر تسبب في تأخير أى بدء لثورة زراعية ما ولمدة قرن بأكمله، حيث كان من الممكن استخراج فائض من عمالة الفلاحين ومن الثروة التي تقدمها الطبيعة دون أية استثمارات للتحديث (دون آلات أو أسمدة)، ودون دفع أجور للعمالة (التي تستطيع تجديدها نفسها في إطار الاكتفاء الذاتي التقليدي)، ودون حتى ضمان المحافظة على الظروف الطبيعية لتكاثر الثروة (نهب التربة الزراعية والغابات). وقد صلب هذا النمط من استغلال الموارد في صالح عملية التقسيم غير العادل للعمل في ذلك الوقت، واستبعاد تشكل أى طبقة وسطى محلية. وعلى العكس من ذلك، ففي كل مرة بدأت تلك الطبقة في عملية تشكيلها سارعت السلطات الاستعمارية لقمع هذا الأمر.

ونتيجة لذلك أصبحت غالبية الدول التي تسمى "بالدول الأقل تقدما" موجودة بقارة إفريقيا. والبلدان التي تشكل ما يعرف "بالعالم الرابع" هي غالبا تلك التي تدمرت جراء كثافة اندماجها في مرحلة مبكرة في التوسع العالمي للرأسمالية. ومن أبرز الأمثلة على هذا دولة بنجلاديش وهي الدولة اللاحقة لدولة البنغال التي كانت تعتبر جوهره الاستعمار البريطاني في الهند. بعض الدول الأخرى كانت ولا تزال أطرافا من الأطراف. دولة بوركينافاسو على سبيل المثال التي قدمت غالبية قوتها العاملة الفاعلة إلى كوت ديفوار. بل إننا إذا أخذنا في الاعتبار هذين البلدين على أنها يشكلان منطقة واحدة بالنسبة للنظام الرأسمالي في هذا العصر، فإنه يتعين علينا تقسيم المعدلات المميزة "لمعجزة ساحل العاج" على اثنين. إن الهجرة تفقر المناطق التي تغزى بتدفقها وبالتالي تدغم نفقات تنشئة الشباب الضائع في تلك اللحظة التي يكون فيها فاعلا، بالإضافة إلى نفقات إعالة العجائز عند عودتهم. وبالتالي فإن هذه النفقات التي تفوق "الحوالات المالية" التي يرسلها المهاجرون الفاعلون إلى عائلاتهم بكثير غالبا ما يتم نسيانها في حسابات اقتصاداتنا. وهناك بعض البلدان القليلة "الفقيرة" وغير متكاملة أو متكاملة بقدر قليل في النظام العالمي، وربما إلى الأمس القريب فقط مثل شمال اليمن أو أفغانستان، حيث لم يحقق اندماج هذه الدول الجارى حاليا، مثلما جرى لآخرين في الماضي، أكثر من عملية "تحديث للفقر": حيث تستقبل المدن والأحياء الفقيرة الفلاحين الذين لا يملكون الأراضي.

إن نقاط الضعف الموجودة بحركات التحرر الوطني داخل الدول التي ورثت

الاستعمار ترجع إلى أسلوب الاستعمار القديم نفسه. وبالتالي فهم ليسوا نتاج أفريقيا البكر ما قبل الاستعمار، التي اختفت أثناء العاصفة، كما أن أيديولوجية الرأسمالية العالمية تحاول استجلاب شرعيتها منها من خلال التمسك بخطابها العنصرى التقليدي. أما "انتقادات" أفريقيا المستقلة المتعلقة بفساد الطبقات السياسية المتوسطة، أو غياب الاتجاه الاقتصادي، أو تجزؤ هياكل المجتمع الريفي، هذه الانتقادات تنسى أن هذه السمات الخاصة بأفريقيا المعاصرة تم تشكيلها في الفترة ما بين ١٨٨٠ م و ١٩٦٠ م.

لا عجب إذن أن الاستعمار الجديد قد حافظ على تلك السمات. أما الشكل الذى اتخذته هذا الفشل فيتم تحديده بشكل كامل من خلال حدود اتفاقيات لومى الشهيرة التى ربطت أفريقيا جنوب الصحراء بأوروبا والمجموعة الاقتصادية الأوروبية. تلك الاتفاقيات قد كرسست بالفعل النمط القديم لتقسيم العمل الدولى - محيلة أفريقيا المستقلة إلى إنتاج المواد الخام فى ذات الوقت الذى كان فيه العالم الثالث (خلال فترة باندونج من ١٩٥٥ إلى ١٩٧٥ م) يبدأ فى أماكن أخرى على طريق الثورة الصناعية، مما تسبب فى فقدان أفريقيا حوالى ثلاثين عاما خلال فترة حاسمة من التغير التاريخي. ولا شك أن الطبقات الحاكمة فى أفريقيا كانت مسؤولة جزئيا عما كان يحدث من ارتداد للقارة، وبخاصة عندما انضموا إلى معسكر الاستعمار الجديد ضد طموحات شعوبهم الذين استغلوا نقاط ضعفهم. وبالتالي فإن وجود تواطؤ بين الطبقات الحاكمة فى الدول الأفريقية وإستراتيجيات الإمبريالية العالمية كان السبب الأساسى وراء الفشل بشكل مؤكد.

٣- ورغم ذلك وعندما استعادت الشعوب الأفريقية استقلالها السياسي، بدأت هذه الشعوب منذ عام ١٩٦٠ م فى مشروعات تنموية تشابهت أبرز أهدافها إلى حد كبير مع الأهداف فى آسيا وأمريكا اللاتينية رغم الاختلاف فى الخطاب الأيديولوجى الذى صاحب تلك المشروعات هنا وهناك. هذا القاسم المشترك يمكن فهمه بسهولة إذا تذكرنا فقط أنه فى عام ١٩٤٥ م كانت جميع الدول الآسيوية تقريبا (باستثناء اليابان) والأفريقية (باستثناء جنوب إفريقيا) مع بعض الفروق الدقيقة، حيث كانت أمريكا اللاتينية لا تزال محرومة من كل ما يمكن تسميته بصناعة إلا التعدين هنا وهناك، كانت كل تلك المجتمعات ريفية فى غالبيتها السكانية تحكمها أنظمة قديمة تتمثل فى الأقلية

المالكة للأراضي أو الاستعمارية (في أفريقيا والهند وجنوب شرق آسيا). ورغم التنوع الكبير الذي تميزت به جميع حركات التحرر الوطني، فقد اشتركت في نفس الأهداف تقريبا التي تمثلت في الاستقلال السياسي، وتحديث الدولة، وتحويل الاقتصاد إلى التصنيع.

واليوم هناك إغراء كبير باتجاه قراءة هذا التاريخ الذي يصف مرحلة توسع الرأسمالية العالمية التي قيل أنها قامت ببعض الوظائف المتعلقة بالتراكم الوطني البدائي، مما هيا الظروف للمرحلة التالية التي يفترض أننا ندخل فيها اليوم والتي تتصف بفتح السوق العالمي والمنافسة في هذا المجال. لن أقول: إننا يفترض بنا الاستسلام لهذا الإغراء. فالقوى المسيطرة في الرأسمالية العالمية لم تقم بخلق نماذج التنمية "على نحو تلقائي"، وإنما فرضت هذه "التنمية" عليهم فرضا، حيث جاءت نتجا لحركة التحرر الوطني التي جرت في العالم الثالث المعاصر. وبالتالي فما أقرحه من قراءة يؤكد على التناقض بين الاتجاهات العنقوية والفورية للنظام الرأسمالي، والتي تسترشد دائما بشيء واحد فقط وهو المكسب المالى قصير الأجل الذى يميز هذا النحرفج من الإدارة الاجتماعية، والرؤى طويلة المدى التي تستدل بها القوى السياسية الصاعدة، والمتصارعة لنفس هذا السبب مع سابقتها. هذا الصراع لا يكون راديكاليا دائما بالطبع، والرأسمالية تكيف نفسها معه وبشكل مريح أيضا. لكنها تكيف معه فقط ولا تنشئ حركته.

جميع حركات التحرر في أفريقيا تشارك في هذه الرؤية الحدائية، ولهذا السبب ذاته اعتبرها رأسمالية. إن الرأسمالية بمفهومها في الحدائية يتوقع أن تنتج علاقات الإنتاج والعلاقات الاجتماعية الأساسية والغريبة على الرأسمالية، وعلاقة الأجور، وإدارة الأعمال، والتحضر، وأنماط التعليم، ومفهوم المواطنة القومية. ولا شك أن قيا أخرى خاصة بالرأسمالية المتقدمة مثل الديمقراطية السياسية كانت مفقودة بشكل يرثى له، وكان يتم تبرير ذلك بمقتضيات التنمية الأولية. جميع الدول في المنطقة سواء الراديكالية أو المعتدلة استخدمت نفس صيغة الحزب الواحد، والانتخابات الهزلية، والقائد المؤسس للأمة إلخ.... غير أنه في ظل غياب رجال أعمال الطبقة المتوسطة كان من المتوقع أن تقوم الدولة بتبديل نفسها بكل أفرادها من التكنوقراط. ولكن في بعض الأحيان أيضا وفيما يتعلق بظهور الطبقة الوسطى فقد أثرت شكوك حول هذا الأمر بدعوى أن الأخيرة قد

تميل لتحقيق مصالحها الفورية على حساب مصالحها على المدى الطويل والتي لا تزال تحت الإنشاء. وأصبح هذا الشك بالنسبة للجنح الراديكالي لحركة التحرر الوطني مرادفا للإقصاء. واعتقد هذا الجنح الراديكالي بعد ذلك أن مشروعها هو "بناء الاشتراكية". ثم تبنت الأيديولوجية السوفيتية.

لو تبيننا معيار حركة التحرر الوطني، ألا وهي "البناء الوطني"، لوجدنا أن النتائج قابلة للجدل في مجملها. والسبب في ذلك أنه رغم أن تطور الرأسمالية في أوقات مبكرة قد دعم الاندماج الوطني، فإن العولمة الفاعلة في أطراف النظام تهدم المجتمعات. غير أن أيديولوجية حركة التحرر الوطني تجاهلت هذا التناقض، بما أنها منحصرة في المفهوم البرجوازي الخاص بـ "التعويض عن التخلف التاريخي"، وتصور هذا اللحاق بالركب من خلال المشاركة السلبية في التقسيم الدولي للعمل (وليس محاولة تعديله من خلال فك الارتباط). مما لا شك فيه أن هذا التأثير التفكيكي كان كبيرا وذلك وفقا لصفات محددة وموجودة في المجتمعات ما قبل الرأسمالية والاستعمارية. ففي أفريقيا لم يحترم الترسيم الحدودي الاصطناعي من قبل الاستعمار التاريخ السابق لشعوبها، أدى التفكيك الذي جلبه التهميش الرأسمالي إلى تأجيج النزعات العرقية رغم جهود الطبقة الحاكمة التي تتبع خطوات التحرر الوطني للتخلص من تجلياتها. وعندما جاءت الأزمة، التي دمرت الزيادة في الفائض فجأة، هذا الفائض الذي عزز تمويل السياسات عبر العرقية للدولة الجديدة، انكسرت الطبقة الحاكمة نفسها إلى أجزاء فقدت كل شرعيتها التي بنيت على إنجازات "التنمية"، وحاولت أن تخلق لنفسها قواعد جديدة ترتبط في أغلب الأحيان بارتداد إلى العرقية.

رغم أن هناك عددا من الدول في قارتي آسيا وأمريكا اللاتينية قد بدأت بالفعل خلال "عقود التنمية" في النصف الثاني من القرن العشرين عملية تحول إلى التصنيع حيث تطورت في بعض الحالات لتنافس في الأسواق العالمية، بقيت "التنمية الناجحة" (أو بالأحرى النمو بلا تنمية) بالنسبة لأفريقيا في إطار التقسيم العالمي القديم للعمل والقاصر على توفير المواد الخام. الدول النفطية معروفة بما أن الموارد المعدنية الرئيسية الأخرى مثل النحاس تعاني من أزمة طلب هيكلية طويلة، بالإضافة إلى بعض البلدان

"الزراعية الاستوائية" مثل كوت ديفوار وكينيا ومالاوي. تم إبراز هذه الدول بوصفها "نجاحات رائعة"، رغم أنها بلا مستقبل، فهي تنتمي إلى الماضي منذ بداية ازدهارها. وبالتالي فإن غالبية تلك التجارب أسفرت عن نمو غير ناجح حتى تلك التي تعمل في إطار التقسيم العالمي القديم للعمل. هذا هو حال غالبية دول أفريقيا جنوب الصحراء. لكن تلك الصعوبات لم تكن نتاجا لبعض السياسات السيئة بالضرورة، بل بسبب الظروف الموضوعية. فعلى سبيل المثال، فإن هذا النوع من التنمية قد تم تحقيقه بالفعل أيام الاستعمار ووصل إلى أقصى حد له بحلول عام ١٩٦٠. وهذه هي حالة غانا: معجزة ساحل العاج كانت فقط مسألة لحاق بركب إنجازات الساحل الأفريقي الغربي الواقع تحت الاستعمار!

٤- ما لحق تآكل مشروعات التنمية القومية في الستينيات والسبعينيات من القرون العشرين موثق بشكل جيد.

كانت نقطة البداية التحول الوحشي في موازين القوى الاجتماعية لصالح رأس المال الذي حدث في الثمانينيات. فقد هيمنت الرأسمالية على أفريقيا متمثلة في الشركات عبر الوطنية، حيث عملت داخل أفريقيا من خلال ما يسمى بـ "برامج التكيف الهيكلي" والتي تم فرضها عبر القارة منذ منتصف الثمانينيات. وأقول "المسمى" لأن تلك البرامج في حقيقة الأمر وضعية أكثر منها هيكلية، هدفها الحقيقي والوحيد هو إخضاع الاقتصادات الأفريقية لعيد خدمة الديون الخارجية العالية، والتي هي بشكل كبير نتاج الجمود الذي بدأ في الظهور في الدول الأقل نموا جنبا إلى جنب مع أزمة النظام العالمي المتفاقمة.

خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي هبط متوسط معدلات النمو للنتائج المحلي الإجمالي إلى ما يقارب نصف ما كانت عليه في العقدين السابقين لذلك في جميع مناطق العالم بما فيه أفريقيا وباستثناء شرق آسيا. وفي خلال تلك الفترة أيضا التي اتسمت بأزمة هيكلية بدأ الدين الخارجي لدول العالم الثالث (وشرق أوروبا) في النمو بشكل خطير. وتتسم الأزمة العالمية بالفعل وكالمعتاد بعدم مساواة متزايد في توزيع الدخل، ومعدلات ربح عالية، وبالتالي فائض متزايد من رأس المال بلا مخرج له في توسيع النظم

الإنتاجية. وبالتالي ينبغي أن يتم إيجاد مخرج مالية بديلة من أجل تجنب التخفيض القاسى لقيمة رأس المال. إن العجز المالى الأمريكى والدين الخارجى لدول العالم الثالث هى دلائل على كون النظام نظامًا للأمولة *financilization*. وقد وصل العبء إلى مستويات لا يمكن تحملها. كيف تستطيع أى دولة أفريقية فقيرة تخصيص نصف صادراتها أو أكثر لسداد فوائد مثل هذه الديون، وفى نفس الوقت تكون مطالبة بأن تصبح "أكثر فعالية" و"تكيفاً"؟ دعونا نتذكر أنه بعد الحرب العالمية الأولى كانت التعويضات التى تدفعها ألمانيا تمثل ٧٪ فقط من إجمالى صادراتها، وهى الدولة القوية الصناعية، وذلك رغم أن غالبية الاقتصاديين فى ذلك الوقت اعتبروا أن هذا المستوى عالٍ للغاية وأن "تكيف" ألمانيا تجاه هذا الأمر يعد مستحيلًا! لم تستطع ألمانيا أن تتكيف مع خسارة ٧٪ من إمكانية تصديرها، ولكن من المفترض أن تكون تنزانيا قادرة على التكيف مع خسارة ٦٠٪ منها!

النتائج المدمرة لهذه السياسات معروفة: تراجع اقتصادي، وكوارث اجتماعية، وزيادة حالة عدم الاستقرار، وقد يصل فى بعض الأحيان إلى تعطل كامل فى مجتمعات بأكملها (كما فى رواندا والصومال وليبيريا وسيراليون). طوال تسعينيات القرن الماضى كانت نسبة نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بالسالب (٢، ٠٪)، وقد انفردت أفريقيا بذلك، مما أدى إلى انخفاض حصة أفريقيا من التجارة العالمية. وهذه الحقيقة هى بالتحديد ما يطلق عليه "التهميش". وبدلاً من ذلك يمكن فى هذا المقام أن نطلق عليه نوعاً من سوء الاندماج فى النظام العالمى. الاقتصاديون من الليبراليين الجدد يتظاهرون بأن هذه مجرد "فترة انتقالية صعبة" نحو مستقبل أفضل! ولكن كيف ذلك؟ إن تدمير النسيج الاجتماعى، والفقر المتنامى، وتراجع التعليم والصحة لا يمكن أن تمثل مؤشرات للإعداد لمستقبل أفضل، ولا أن تكون عوامل مساعدة للمتجبن الأفارقة كى يصبحوا "أكثر قدرة على المنافسة" كما هو مطلوب منهم. العكس هو الصحيح بالطبع.

هذه الخطة الاستعمارية الجديدة لأفريقيا تمثل بالفعل أسوأ نمط للاندماج فى النظام العالمى. ولن تستطيع أن تجلب إلا المزيد من التراجع فى قدرة المجتمعات الأفريقية على مواجهة تحديات الوقت المعاصر، هذه التحديات هى بالتأكيد إلى حد ما جديدة وترتبط

بأنار محتملة طويلة المدى للشورة التكنولوجية الجارية (المعلوماتية) بشأن تنظيم العمل، وإنتاجيته، والأنماط الجديدة للتقسيم الدولي للعمل. وما ينبغي قوله في هذا الصدد هو أن كل تلك التحديات تعمل في الواقع من خلال عسرات الإستراتيجيات. وفي الوقت الحالي يبدو أن القطاع المسيطر على رأس المال العالمي (الشركات عبر الوطنية) هي من يملئ كل ما هو في مصلحة تقدم إستراتيجياتها الخاصة. ولم تقم الشعوب أو الحكومات الأفريقية بعد بتطوير إستراتيجيات مضادة خاصة بهم تشابه ربما مع ما تحاول دول شرق آسيا أن تفعله. في هذا الإطار نجد أن العولمة لا تقدم لأفريقيا أية حلول لمشكلاتها فالاستثمارات الأجنبية الخاصة والمباشرة في إفريقيا، كما يعلم الجميع، مهمة وتتركز حصريا على الموارد المعدنية والموارد الطبيعية الأخرى. وبعبارة أخرى: إن إستراتيجية الشركات عبر الوطنية لا تساعد أفريقيا في تخطي نمط تقسيم العمل الدولي المسمى إلى الماضي السحيق. والبديل من وجهة نظر إفريقية يحتاج لأن يمزج بين بناء اقتصادات ومجتمعات ذاتية التمركز والمشاركة في النظام العالمي. هذا القانون العام يصلح لأفريقيا اليوم تماما كما كان صالحا طوال التاريخ الحديث بالنسبة لكل المناطق الأخرى في العالم.

لا يزال الوقت مبكرا جدا كي نعرف ما إذا كانت الشعوب الأفريقية متجهة نحو هذا الهدف أم لا. هناك أحاديث اليوم عن "نهضة إفريقية"، ولا شك أن النصر الذي أحرزه الأفارقة في جنوب إفريقيا، أي كسر نظام التفرقة العنصرية، قد قدم آمالا إيجابية ليس فقط في هذا البلد ولكن أيضا في مناطق واسعة من القارة. ولكن لم تتضح بعد أية إشارات مرئية لهذه الآمال بأنها تبلورت لإستراتيجيات بديلة. هذا يحتاج إلى تغييرات جذرية على مختلف الأصعدة القومية تذهب إلى ما هو أبعد بكثير مما يتعارف على أنه "الحكم الرشيد" و"الديمقراطية التعددية السيخسية"، بالإضافة إلى الصعيدين الإقليمي والعالمي. وبذلك قد يظهر نمطا آخر من العولمة تدريجيا من رحم هذه التغيرات مما يسمح بتصحيح سوء اندماج أفريقيا في النظام العالمي.

مقدمة المؤلف

شكل تكرار الأزمات الاقتصادية التي أصابت الاقتصاد الرأسمالي منذ بداية تطوره ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام، وبالرغم من اختلاف أسباب تلك الأزمات إلا أن محصلتها انصبت على تدهور المستوى المعيشي للأفراد والمجتمعات من جانب، كما هددت الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول المعنية من جانب آخر، بالإضافة إلى انتشار آثارها وعدواها لتشمل دولاً أخرى، خصوصاً مع أطراد تدويل الحياة الاقتصادية، وهيمنة الاحتكارات عابرة القارات، وعالمية الأدوات المالية. وقد مثلت هذه الظاهرة صدمات اقتصادية خارجية أصابت الدول التي انتقلت إليها آثار تلك الأزمات، حيث إن الصدمات الاقتصادية الخارجية هي الأحداث التي تواجه اقتصادات الدولة وتؤثر فيها بشكل كبير دون أن يكون للدولة دور مباشر وفاعل في حدوثها، وإنما نتجت من خارج الدولة، مع صعوبة التنبؤ بحدوثها وتأثيرها.

وتمثل الأزمة المصرفية التي بدأت في عام ٢٠٠٧ م وتحولت إلى أزمة اقتصادية عالمية في عام ٢٠٠٨ م نقطة تحول في تاريخ الرأسمالية، فبالإضافة لكونها أعنف أزمة تعصف بالأسواق العالمية، وتواجهها الاقتصادات الرأسمالية منذ الكساد العالمي الكبير في عام ١٩٢٩ م، فهي أيضاً أكثر الأزمات العالمية انتشاراً، إذ امتدت آثارها لتشمل كافة دول العالم نتيجة للترابط المتزايد بين هذه الاقتصادات بفعل العولمة المالية والاقتصادية، حيث كانت هذه الأزمة بمثابة صدمة اقتصادية خارجية أثرت على الدول النامية بشكل عام، والدول الأفريقية بشكل خاص.

وقد شهدت القارة الأفريقية نمواً اقتصادياً قوياً منذ بداية عام ٢٠٠٠ م وحتى

متتصف عام ٢٠٠٨ م مدفوع - إلى حد كبير - بارتفاع الطلب الخارجي على السلع الأولية وبخاصة النفط، والمعادن، مع زيادة تدفقات رأس المال الخاص، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، والتحويلات المالية، وتدفقات الحافضة بين عامي ٢٠٠٣ م و ٢٠٠٧ م، بالإضافة إلى تحسين إدارة الاقتصاد فيما يتعلق بالأنظمة المصرفية، أو آليات المراقبة، أو القيود المالية التي أدت إلى تخفيض معدلات التضخم، وتشجيع الاستثمار الخاص، وتعزيز الاستقرار السياسي، كما أسهمت برامج تخفيف عبء الديون في تحسين الأوضاع الاقتصادية في القارة، مع انخفاض معدل الصراعات المسلحة منذ بداية العقد الحالي مما جعل بعض البلدان في المنطقة أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي، وقد أدى ذلك كله إلى تحقيق أفريقيا لأعلى معدلات نمو خلال السنوات الثلاثين الماضية، بل إن القارة أصبحت ضمن أسرع المناطق نموًا في العالم حينها سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي بها ٥٪ أو أكثر في الأعوام من ٢٠٠١ م وحتى ٢٠٠٨ م، إلا أن صدمة أسعار الغذاء والطاقة عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ م والتي سبقت الأزمة المالية العالمية أضعفت موقف الدول الأفريقية، كما أن الاضطرابات المالية الناشئة في العالم منذ أغسطس ٢٠٠٧ م أثرت على الدول النامية بشكل عام، ولم تكن أفريقيا بمنأى عن الآثار اثنائية للأزمة المالية العالمية، حيث انخفضت معدلات النمو في أفريقيا جنوب الصحراء من ٩,٦٪ في عام ٢٠٠٧ م إلى ٥,٥٪ عام ٢٠٠٨ م على إثر الأزمة.

وتؤثر الأزمة المالية العالمية على أفريقيا من خلال عدة آليات أهمها حدوث انكماش في التجارة العالمية، وانهار صادرات السلع الأولية في كثير من البلدان التي تعتمد عليها، مع توقع انخفاض ملحوظ في الاستثمارات الخارجية وتحويلات العاملين بالخارج، بالإضافة إلى احتمالات انخفاض المساعدات الخارجية على المدى المتوسط إذا استمرت الأزمة، فضلاً عن التأثيرات على النظام المالي الأفريقي من

خلال الروابط المالية المتمثلة في تدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات في سوق الأوراق المالية، وكذلك أسعار الصرف؛ فقد تعرضت أسواق الأسهم للتراجع في جنوب أفريقيا ونيجيريا وغانا، بالإضافة للضغوط على أسعار الصرف، كما أنه مع استمرار الأزمة المالية يمكن أن تنمو المخاطر، حيث إن التباطؤ الاقتصادي طويل الأمد قد يرفع من مخاطر الائتمان، مع احتمالية سحب البنوك الدولية المتعثرة لرؤوس أموالها من فروعها في دول أفريقيا جنوب الصحراء، وبالتالي فإن القطاع المالي في أفريقيا وبخاصة البنوك بحاجة للمراقبة واليقظة لاحتمالية تعرضه للمخاطرة.

ويتضح مما سبق أن الأزمة العالمية قد أظهرت بوضوح أن ارتباط الدول النامية ومنها أفريقيا بالاقتصاد العالمي قد تسبب في تعرضها لصدمات اقتصادية عنيفة، أثرت على مسيرة النمو والتنمية بها، الأمر الذي يدعو إلى أهمية دراسة الأزمات الاقتصادية العالمية، وأسباب حدوثها، وانعكاساتها على الاقتصادات الأفريقية، وكيفية اتخاذ الخطوات لمواجهة آثارها، حيث يتجه معظم الآراء إلى مناقشة البلدان المتقدمة ومؤسسات التمويل الدولية العمل على ضرورة مساعدة البلدان النامية للتكيف مع الآثار المترتبة على الأزمة، وتحسين فاعلية المعونات، ودعم النمو في الأسواق الناشئة والبلدان الأفريقية، وهو الأمر الذي يجب إعادة النظر فيه حيث إن الدعم الذي تقدمه تلك الدول حالياً للنظام المالي ككل بما في ذلك التأميم الجزئي للبنوك غالباً ما سوف يمنع الانهيار الكامل للنظام المالي، أو اندلاع كساد كبير، لكنه لن يمنع ركوداً شديداً الحدة وطويل الأجل، كذلك فإن ضخ الأموال في الاقتصاد من خلال عمليات الإنقاذ سوف يؤجج التضخم، وبالتالي فتحن في الغالب مقبلون على مرحلة جديدة من الركود التضخمي شبيهة بتلك التي شهدتها العالم الرأسمالي في نهاية الستينيات ومطلع السبعينيات، وهو ما يدعو الدول الأفريقية للنظر بشكل أعمق لتأثيرات ارتباطها الشديد بالنظام الرأسمالي العالمي، وإمكانات تلافى أثر

الصددمات المالية على أنظمتها المالية الهشة أساسًا، مع محاولة إيجاد أساليب جديدة لسياسات الاقتصاد الكلى وقرارات الاستثمار تستجيب للمتطلبات الاقتصادية للدول الأفريقية في إطار الأزمة المالية العالمية الراهنة.

وتهتم هذه الدراسة بتحليل تأثير الأزمات الاقتصادية العالمية على الاقتصادات الأفريقية، بالتطبيق على الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لعام ٢٠٠٨م، في محاولة لإيجاد بديل اقتصادى قابل للتطبيق في أفريقيا في ظل تعرضها المتكرر للصددمات الاقتصادية من جراء ارتباطها المتزايد بالاقتصاد العالمي .

وتتبع أهمية هذه الدراسة من تزايد احتمالات تعرض الاقتصادات الأفريقية للصددمات الخارجية الناجمة عن الأزمات المتكررة التى يشهدها النظام الرأسمالى العالمى، مع ما شهدته الفترة الأخيرة من اندماج متزايد للاقتصاد الأفريقى فى الاقتصاد العالمى فى ظل تبنى الدول الأفريقية لأجندة الإصلاح الاقتصادى المدعومة من النظام الرأسمالى العالمى، وفى ظل الأزمة المالية العالمية الحالية ٢٠٠٨م وما شهدناه من تأثير لهذه الأزمة على الاقتصادات الأفريقية، والتوقعات المستقبلية بتدهور معدلات النمو فى تلك الدول ؛ تزايد أهمية دراسة هذه الصدمات، وأسباب حدوثها، وآلية تأثيرها على الاقتصاد الأفريقى ككل، وعلى الأسواق المالية الناشئة فى أفريقيا بشكل خاص، بالإضافة إلى أهمية إعادة النظر فى الاندماج المتسارع فى الاقتصاد العالمى، ومحاولة تبنى حزمة من السياسات الاقتصادية التى تحقق المصالح الاقتصادية للدول الأفريقية، وتساعد على تفاعلها ومواجهة الصدمات الاقتصادية التى تفرضها ارتباطات هذه الدول بالاقتصاد العالمى.

وتتمثل إشكالية هذه الدراسة فى حقيقة أن دول القارة الأفريقية قد اندمجت فى منظومة الاقتصاد العالمى منذ لجوئها لإعادة جدولة ديونها مع الدول الصناعية المتقدمة ومؤسسات التمويل الدولية فى النصف الأول من عقد الثمانينيات من

القرن الماضي، حيث تزايد هذا الاندماج مع الزمن من خلال تطبيق برامج التثبيت والاستقرار وبرامج التكيف، كما ترسخ هذا الاندماج بدخول أغلب دول القارة منظمة التجارة العالمية، وتطبيقها لمقررات جولة أوجواي التي انتهت في ١٥ من ديسمبر ١٩٩٣ م، وقد اقتضى هذا الاندماج أن تطبق أغلب الدول الأفريقية سياسات اقتصادية تعزز من حرية الأسواق، مع تقليص دور الدولة كفاعل اقتصادي. ولما كان النظام الرأسمالي - وفقاً لنظريات دورات الدخل - عرضة لحدوث الأزمات المالية، فإن القارة الأفريقية بدورها قد تأثرت بمثل هذه الأزمات سواء كانت هذه الأزمات تجارية أو مالية، بل إن وقع هذه الأزمات في حالة الدول الأفريقية كان أكثر تأثيراً نظراً لهشاشة وضعف هذه الاقتصادات. وأخيراً فإن ما يمر به العالم من أزمة مالية تطورت لأن تصبح أزمة اقتصادية عالمية، منذ إعلان بنك براذرز إفلاسه في ١٥ من سبتمبر ٢٠٠٨ م، قد انعكس على حال عديد من الدول الأفريقية بتأثير شديد الحدة إلى الدرجة التي عرّضت كثيراً من سكان القارة لأزمة مجاعة، ومع انتظار وصول المساعدات الغذائية للدول الأفريقية عانت شعوب القارة من آلام الجوع، الأمر الذي يجعلنا بصدد إشكالية جديدة بالدراسة تتلخص في طرح السؤال الرئيسي التالي:

هل تستطيع الدول الأفريقية، مع اندماجها الشديد في منظومة الاقتصاد العالمي، أن تتوقى الآثار السلبية لهذه الأزمات، أو حتى على الأقل تخفيف حدتها؟

وبناء على ما تقدم فإن هذه الدراسة تحاول الإجابة على عدد من التساؤلات الفرعية ألا وهي:

ما هي طبيعة الأزمات الاقتصادية العالمية، وما هي أسباب نشوئها؟
 ما هي التأثيرات الاقتصادية للصدمات المالية على الاقتصاد الأفريقي؟
 ما هي التدابير التي يمكن للدول الأفريقية اتخاذها في إطار الأزمة المالية العالمية

للعمل على الحد من آثار هذه الصدمات على اقتصاداتها؟
هل يمكن للدول الأفريقية أن تكون بمنأى عن الصدمات الاقتصادية التي
يتسبب فيها اندماجها المتزايد في الاقتصاد العالمي؟

وتستهدف هذه الدراسة اختبار فرضيتها الأساسية وهي أن اندماج الدول
الأفريقية في منظومة الاقتصاد العالمي جاء في وقت مبكر لم تصل فيه اقتصادات هذه
الدول لإمكانيات المنافسة العالمية، وبالتالي فهي تحتاج إلى إجراءات تستكمل من
خلالها تحقيق اكتمال الشروط الموضوعية التي تساهم في الدخول للسوق العالمي
بقدرته تنافسية تحقق التكافؤ في ممارسة هذه المنافسة.

وإن إثبات صحة هذه الفرضية يمكن صناع السياسة من إعادة النظر في صياغة
هذه السياسات، وبالتالي فإن رفضها يدعونا لقبول اجتهادات أخرى ذات فروض
مختلفة لتحليل أسباب الأزمة، ووسائل الخروج منها وتوقيتها في المستقبل

وتتبع هذه الدراسة منهج الاقتصاد السياسي الدولي؛ وهو منهج يتعامل مع
الظواهر الاقتصادية باعتبارها ظواهر ذات صلة وثيقة بظواهر اجتماعية وسياسية
وثقافية وإعلامية وأمنية، كما يهتم بجوانب أخرى مثل التغيرات الاجتماعية،
وتوزيع الدخل، وهو أيضًا منهج يتعامل مع قضايا النمو، والنتائج المترتبة على
العولمة من منظور التطور التاريخي، حيث إنه يبحث في دور العلاقات الاقتصادية
الخارجية على نمو الاقتصادات الوطنية وتطورها. بالإضافة إلى استخدام بعض
الأدوات الاستقرائية والاستدلالية المتمثلة في عرض جداول وسلاسل زمنية
للخروج منها باستنتاجات وتقديرات.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة، حيث
يعرض الفصل الأول لماهية الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها النظام الرأسمالي
العالمي، وذلك من خلال ثلاثة مباحث؛ يتناول المبحث الأول بعض الأطروحات

النظرية التي ناقشت أسباب التقلبات الاقتصادية المتكررة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ثم يقدم نظرة تاريخية لأهم الأزمات الاقتصادية التي شهدتها العالم منذ عام ١٧٢٠ م وحتى الكساد العظيم في عام ١٩٢٩ م، أما المبحث الثاني فقد خصص لعرض الأزمات الاقتصادية في عقد التسعينيات بشكل خاص، في حين قدم المبحث الثالث تداعيات وانعكاسات أزمات عقد التسعينيات على الأداء الاقتصادي في أفريقيا.

ويتناول الفصل الثاني من خلال ثلاثة مباحث أيضًا طبيعة الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في عام ٢٠٠٨ م، وأسبابها، وتداعياتها، حيث يقدم المبحث الأول تحليلًا لماهية تلك الأزمة وطبيعتها، والعوامل التي تسببت في نشوئها وتفاقمها بالصورة التي حولتها إلى أزمة هيكلية عامة، في حين يقدم المبحث الثاني قنوات انتقال آثار هذه الأزمة إلى الاقتصادات الأفريقية، حيث يقدم هذا المبحث قياسًا اقتصاديًا لتأثير قنوات الاتصال على المستوى العام للتضخم في الدول الأفريقية ثم يعرض المبحث الثالث تداعيات الأزمة على المؤشرات الاقتصادية في دول القارة.

في حين اهتم الفصل الثالث من الدراسة بمناقشة الجهود والتدابير التي اتخذت في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، حيث يعرض المبحث الأول للجهود الدولية في مواجهة الأزمة على المستويين الدولي والأفريقي، أما المبحث الثاني فقد خصص لمناقشة الجهود الأفريقية لمواجهة الأزمة سواء فيما يتعلق بالجهود التي قدمتها المنظمات الإقليمية الأفريقية، أو ما يتعلق بدور الحكومات الأفريقية في التصدي للأزمة، وكذلك دور البنوك الإقليمية الأفريقية في هذا الصدد، ثم يقدم المبحث الثالث تقييمًا لجهود مواجهة الأزمة على المستويين الدولي والأفريقي.

أما الفصل الرابع من الدراسة فقد جاء تحت عنوان الدروس المستفادة من

الأزمة، حيث يقدم هذا الفصل محاولة للإجابة على تساؤل رئيسي مفاده، ما هو النموذج الاقتصادي الملائم للتطبيق في دول القارة الأفريقية؟ وما هي السياسات الاقتصادية المقترحة التي تمكن الدول الأفريقية من تفادي الصدمات الاقتصادية، وتقليل آثارها على اقتصاداتها؟ وللإجابة على هذه التساؤلات يقدم المبحث الأول عرضا لبعض التجارب الاقتصادية الناجحة لدول نامية كاليابان، وكوريا، وفنزويلا، والبرازيل، مع عرض لتجربة من تجارب التكامل الإقليمي هي تجربة البديل البوليفاري لدول أمريكا اللاتينية، بالإضافة لتجربة بنك الجنوب كمؤسسة تمويل إقليمية، في حين يعرض المبحث الثاني لمحاولات التطبيق الاشتراكي في التنمية الأفريقية من خلال تقديم عدد من تجارب تطبيق الاشتراكية في دول أفريقيا، ثم تحليل أسباب فشل تلك التجارب في تحقيق ما صبت إليه، ويقدم المبحث الثالث مجموعة من السياسات الأفريقية المقترحة كبديل يمكن لدول القارة الأفريقية اتباعه في طريقها لمواجهة أزمات النظام الرأسمالي العالمي، ومحاولتها بناء اقتصادات قوية معتمدة على الذات، وقادرة على المنافسة.